



مذكرة استعجالية للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بشأن القانون رقم 33 - 06 المتعلق بتسديد الديون الرهنية والمغير والمتعم للقانون رقم 35 - 94 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول والقانون رقم 24 - 01 المتعلق بعمليات الاستحفاظ

عقب إصدار القانون رقم 33 - 06 المتعلق بتسديد الديون بموجب الظهير رقم 1 - 08 - 95 بتاريخ 20 أكتوبر 2008 ، تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون وعلى الرغم من استجابته لمنطق انفتاح النظام المالي المغربي على مستجدات الهندسة المالية، فإن بعض مقتضياته تثير مع ذلك بعض الملاحظات التي تستوجب اهتماما خاصا، وذلك بالنظر لتداعياتها.

ولئن تم اعتماد تقنية التسديد لأول مرة بموجب القانون رقم 10 - 98 الصادر سنة 1999 ، وذلك لمعالجة إشكالية تمويل السكن الاجتماعي بالأساس، فإن هذه المنظومة المحدثة بموجب القانون 10 - 98 اتسمت بدرجة عالية من الأمان وكذا ببساطتها مما يجعلها في مأمن من أي خطر محتمل. ونتيجة لذلك، فبغض النظر عن باقي الديون الأخرى، فإن التسديد كان موجها بالأساس للديون الرهنية التي يتم منحها فضلا عن ذلك للأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة، ولاسيما القدرة على الوفاء بالدين.

لكن، وبالنظر لكون هذه الآلية المحدثة بموجب القانون 10 - 98 كانت موجهة بشكل حصري للأبنك التي تتعاطى للنشاط العقاري، فإن حصيلتها كانت جد متواضعة لاسيما وأن القرض العقاري والسياحي هو المؤسسة الوحيدة التي لجأت إليها من خلال ثلاث عمليات (قرض سكن 1-2-3 CREDILOG ) ، في الوقت الذي لم تبد فيه الأبنك الأخرى أدنى اهتمام بتسديد الديون الرهنية. ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية:

- إن لجوء القرض العقاري والسياحي للتسديد كان بهدف إعادة تمويل نشاطه لاسيما وأن الوضعية المالية لهذه المؤسسة كانت حرجة مما أكسبها توقيعا سيئا لا يخول لها الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى ووفق شروط عادية أو بالأحرى أكثر إفادة.
- إن المصارف الأخرى التي كانت تتوفر على ديون رهنية ممنوحة بنسبة فائدة دائنية عالية، ما فتئت تفضل الاحتفاظ بهذه الديون في محفظتها عوض تفويتها عن طريق التسديد كآلية جديدة خصوصا وأن السياق النقدي الوطني كان يتسم بارتفاع مستويات السيولة في السوق.
- إن الازدهار الذي لم يسبق له مثيل لقطاع السكن الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة له من طرف الحكومة، ساهمت في تطوير جاذبية هذا القطاع باعتباره قطاعا واعدا يمكنه الاستفادة بشكل عاد من الخدمات البنكية، وذلك على غرار القطاعات الأخرى.

وخلاصة القول، فإن الامتيازات التي يقدمها التسديد" كحل معجزة "لمشكلة تمويل الإسكان كانت محدودة للغاية. غير أنه وعلى الرغم من محدودية هذه التجربة، تم اعتماد نص جديد حول نفس الموضوع وهو القانون رقم 06-33 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2008 الذي أدخل تغييرات عميقة سواء من حيث نطاق سريانه وفئات الديون التي يسري عليها، أو من حيث التركيبة التقنية لعمليات التسديد وشروط الاستفادة منها التي أضحت أكثر مرونة.

وبالنظر إلى ما تقدم، يبدو من المناسب لفت الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى تدبير هذه المنظومة الجديدة بقدر كبير من الحذر، وخاصة في سياق يتسم بالأزمة المالية العامة الناجمة عن أزمة ديون الرهن العقاري (القرض المجازفة subprime) ؛ الأزمة التي ما فتئت تزداد استفحالا متحولة إلى أزمة اقتصادية عالمية. وبطبيعة الحال، يتوخى إصلاح منظومة التسديد، كما يستنتج من مذكرة تقديم مشروع هذا القانون، استثمار التجربة والدروس المستفادة من تطبيق قانون تسديد الديون الرهنية مع الاستفادة من أفضل التطبيقات الدولية لإيجاد إطار قانوني للتسديد يتأقلم مع الاحتياجات الاقتصادية لبلدنا.

ومع ذلك، فإن الحصيلة المتواضعة لتجربة التسيير على مدى العشر سنوات ليست فقط غير كافية ولكن لا يمكن أن تبرر تمديد هذه التقنية لتشمل جميع فئات الديون مع كل المخاطر التي قد تنطوي عليها. وفي هذا السياق، يبدو من غير الملائم في سياق عالمي توجه فيه أصابع الاتهام إلى التسيير، أن يتم توسيع نطاق هذه التقنية ليشمل جميع الديون التجارية الحالية أو المقبلة، وديون مؤسسات الائتمان، وكذا المؤسسات العمومية وشركات التأمين.

وعلى الرغم من أن القانون الجديد استحدث نظاما لليقظة من خلال تعزيز دور مجلس القيم المنقولة، CDVM وسن نظام للعقوبات التأديبية والجنائية، فإن التجربة الأخيرة بينت عدم كفاية مثل هذه الآليات. وتعد الاختلالات المسجلة مؤخرا في بورصة الدار البيضاء التي لم يستطع مجلس القيم المنقولة، بصفته سلطة لضبط السوق المالي، التحذير من وقوعها أو تفاديها، مثلا ملموسا لعدم كفاية هذه الآليات.

إضافة إلى ذلك، تحتاج بعض الديون، التي لها علاقة مباشرة نسبيا بالمالية العامة، تفكيراً معمقا وذلك قبل الإقدام على تفعيل أحكامها. يتعلق الأمر خاصة بديون المؤسسات العمومية، ديون مؤسسات الدولة وكذا ديون المقاولات المفوض إليها امتياز تسيير المرفق العام.

فمن جهة، يمكن أن يؤدي تسيير ديون المقاولات العمومية إلى إضعاف مجهود تحصيلها والدفع ببعض المسيرين العموميين إلى بيع حقوق الهيئات العمومية بأثمان بخسة وذلك قصد الحصول على موارد مالية فورية.

أما فيما يتعلق بالمقاولات المفوض إليها امتياز تسيير المرفق العام، فإن الإقرار لحقها في تفويت ديونها لا يمكن له إلا أن يزيد من تعقيد مهمة السلطات العمومية في مجال السيطرة على المخاطر المعنوية التي ينطوي عليها هذا النوع من العلاقات بين المفوض والمفوض إليه. خاصة عندما توقف المؤسسة المبادرة مهامها خلال مدة الوجود القانوني لصندوق التوظيف الجماعي للتسيير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تسيير ديون مؤسسات الائتمان، المكونة في جزء أساسي منها من الديون صعبة التحصيل، سيجعل من هذا القطاع قطاعا محفوفاً بالمخاطر، وذلك في الوقت الذي ما زال يخيم فيه شبح عدم تسيير الديون على الأذهان. فإذا كان إدراج هذه الديون ضمن الديون القابلة للتسيير، يسعى إلى تطهير حسابات الأبنك التي تملك هذه الديون ضمن محفظتها، فإنه من شأن تسيير الديون السامة والديون المستقبلية أن يعرض فاعلين آخرين في السوق المالية المغربية لمخاطر سيصعب السيطرة عليها.

و نتيجة لذلك، فإن تقنية التسيير بإدراجها للديون صعبة التحصيل ضمن خانة الديون القابلة للتسيير، لن تؤدي إلى وجود صناديق التوظيف الجماعي للتسيير تتضمن ديونا سامة فحسب بل سيؤدي بالأساس إلى خلق تعميم من شأنه أن يضل كل الفاعلين في السوق المالية خاصة منهم المستثمرين. فضلا عن ذلك، قد يشكل العمل بهذه التقنية عاملا هاما لانتشار واستفحال المخاطر، كما حصل إبان أزمة الرهن العقاري التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية.

و على صعيد آخر، فإن الإمكانية الممنوحة للأشخاص الطبيعيين بالاكتتاب المباشر في صناديق التوظيف الجماعي للتسيير والمحدثه أساسا من أجل اقتناء الديون السليمة تشكل مصدر مخاطر لهذه الفئة، وذلك أنه وعلى الرغم من الضمانات المقدمة لطمأنة المستثمرين الأفراد، ينبغي التوضيح أن قرار الاستثمار ينطوي بطبيعته على مخاطر جلية وأخرى كامنة لا يمكن لأي شخص التأكد المسبق من عدم وجودها.

فضلا عن ذلك، يستدعي إدخال بعض تقنيات التسيير— بما فيها تقنية التجزئة وإعادة التعبئة — تحكما كاملا في التدبير، وإلا أصبحت هذه التقنيات مصدر تحابك للعلاقات بين بنيات خاصة والجهات الفاعلة في عملية التسيير. وللتذكير، فإنه ورغم أهمية ومكانة المؤسسات والأدوات التي كرس لإدارة المخاطر فإن دقة تقنية التسيير قد قادت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى إلى أزمة مالية طاحنة ما زال الاقتصاد العالمي يعاني منها.

ويضاف إلى ما سبق ذكره غياب العديد من الأدوات المرافقة والتي لا تتوفر في المغرب حتى الآن. يتعلق الأمر في هذه الحالة بثقافة التفتيش وعدم وجود مسيرين ومودعي الأموال وكذلك مكاتب الأعمال ومكاتب التدقيق المالي والانتشار القانونية المتخصصة في مجال التسيير.

و بناء عليه، واعتبارا للتأثير المباشر وغير المباشر للمنظومة الجديدة المتعلقة بتقنيات التسديد على المالية العمومية وكذا لنتائج تجربة العديد من البلدان في هذا الميدان، فإنه من المأمول إعادة النظر في توسيع نطاق هذا النص لاسيما على المؤسسات والمقاولات العمومية والمقاولات ذات التدبير المفوض. كما يحبذ استثناء الديون المشبوهة والديون المتنازع عليها من هذه المنظومة. بالإضافة إلى ذلك، يفضل تجنب العمل بتقنيات التسديد المعقدة كتقنية التجزئة وإعادة التعبئة كما يرجى تفادي الاكتتاب المباشر للأشخاص الطبيعيين في صناديق التوظيف الجماعي للتسديد.

إن هذا الإصلاح مهما كان مبتكرا فإنه يظل مع ذلك غير مناسب مع الظروف الحالية بل ومثيرا للجدل. لذا يجب إعادة النظر في تطبيقه، وذلك في ضوء الآثار السلبية التي خلفها والتي برزت جلية من خلال الأزمة المالية العالمية.

كما يجب التوجه إلى إرساء الآليات التقنية والقانونية المناسبة لضمان وقاية مثلى من المخاطر ولتجنب الأزمات المزعزعة للاستقرار والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على الثقة والمصداقية التي ما فتئ نظامنا المالي الوطني واقتصاد بلادنا يتمتعان بهما.